تاريخ استقبال المقال:2018/01/28 تاريخ قبول نشر المقال:2018/07/29 ، تاريخ نشر المقال: 2018/12/01

التنوع الثقافي
جدليات التواصل وإعادة بناء الهوية
Cultural diversity
arguments of communication and identity reconstruction

إيمان سوقال *

ملخص:

لازال موضوع التنوع الثقافي محل جدل ونقاش خاصة مع تأزم الهويات وفوضى التواصل الحاصلة اليوم، فهو مسألة تخلق الكثير من الإشكالات على مستوى التعايش، التناغم وإدراك ضرورة تبني التنوع اللامتناهي وأيضا تسارع التقنيات التكنولوجية التي أثرت على إدراكاتنا لمفهوم التواصل ولاستيعابنا لماهية الهوية، هل نذوب في الأصول أو نتجه نحو التغيير اللامتناهي؟ ويثار نقاش في هذه الدراسة حول هذا بالاستناد إلى رؤى وخلفيات علمية تبرهن على ضرورة إدراكنا لمفهوم التواصل المتجدد واحترام الاختلافات.

الكلمات المفتاحية: التنوع الثقافي؛ التنوع اللغوي؛ التنوع اللامتناهي، الفعل التواصلي، الهوية أو الهويات.

Abstract :

The issue of cultural diversity is still the subject of debate and argument especially with the crisis of identities and communication chaos of today. It is a matter that creates many problems at the level of coexistence, harmony and awareness of the need to adopt infinite diversity and also the acceleration of technical technologies that influenced our perceptions of the communication meaning and our understanding of identity. Do we go back and stick to the origins do we go towards the endless change? A discussion in this study is based on scientific backgrounds and visions that demonstrate the need to recognize the concept of renewed communication and respect for differences.

***Keywords**: cultural diversity, linguistic diversity, infinite diversity, communicative action, identity or identities.*

* **إيمان سوقال**. جامعة قسنطينة - 03 - الجزائر ، الهاتف : 51 28 45 65 06 ، البريد الاليكتروني : imene.soukal@yahoo.fr

University of Constantine -3 - Algeria

مقدمة الدراسة:

أن نتواصل يعني أن نقتسم ما يجمعنا وأن نسير الاختلافات التي تفرقنا ويشير **دومنيك وولتون** أن القرن الواحد والعشرون هو قرن التعايش بمعنى تأمين الشروط المطلوبة لعيش مشترك بين وجهات نظر مختلفة، في عالم صغير للغاية يعلم فيه الأفراد كل شيء، ولا يقوى المرء على الإفلات منه، فالاعتراف بالتنوع الثقافي بصفته مكونا أساسيا للحقوق الإنسانية هو ظاهرة جديدة، إلا أن مساره ليس كذلك. وهو يشكل أحد جذور التنمية وأن أهميته بالنسبة إلى الجنس البشري شبيهة بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للطبيعة. ويطرح هذا مسألة الهويات والتي تضم المصالح والاستراتيجيات وتعابيرها الرمزية من خلال نظام الممارسات والأفكار، وهو ما يؤسس لحالة حوار أو توتر بين المجموعات، حوار يؤسس لعلاقة جدلية. تفسر من خلالها الهوية على مستوى التفاعلات الاجتماعية المشكلة للعلاقات البشرية بناءا على أنساق رمزية تنتقل عبر شبكة الاتصال فيما بين الأفراد.

ودراستنا هذه تهدف إلى فهم الرابط الذي تقيمه إشكالية التنوع الثقافي مع الهوية في ظل جدليات التواصل المستمرة والمعقدة. بالتركيز على الجزائر فهي تعيش حالة تتعدد فيها الثقافات وتتنوع الهويات. ففي عالم مشبع بالإعلام والاتصالات والتقنيات كيف هو السبيل إلى منع الإعلام والتواصل من أن يصبحا أداتي الصراع والكراهية وتوجههما إلى التعايش والحفاظ على الخصوصية الثقافية.

I. جدليات التواصل:

1. الفعل التواصلي:

يفهم **يورغن هابرماس** الفعل الاتصالي على أنه: "نمط من الفعل يكمن في عالم الحياة عند كل الناس مقاوما الغزو الذي يمكن أن يخترق هذا العالم عبر تغلغل العقلانية البيروقراطية والاقتصادية، ومن ثم فإنه يزود المجال الثالث (المجال العام) بمبدأ وجود فاعلين ينخرطون في تفاعل منظم" (أرماندو سالفاتوري: 2012، ص ص 22، 26). فالأمر لم يعد يتعلق بضرورة التواصل ولا توافر الإمكانيات اللازمة لذلك وإنما بحضور الفاعلين ومساهمتهم في إنجاح الفعل التواصلي، ويقول هابرماس أيضا: "**لقد غدا التواصل الصوت الوحيد القادر على توحيد عالم فقد كل مرجعياته. لنتواصل ولنتواصل بالأدوات والتقنيات التي تضعف التواصل نفسه. هذا هو جب التناقض الذي وضعنا فيه**"(حسن مصدق: 2005، ص141). فإدراكنا لأهمية التواصل هو إدراك لحقيقة ذواتنا وطبيعة تفاعلاتنا، والكيفية المناسبة لتحقيق النشاطات الإنسانية مهما تعددت واختلفت ونجد أن المجتمعات الحديثة التجأت إلى إعلاء القيمة المركزية للتواصل لمعالجة المشاكل التي نتجت عن خياراتها الأساسية، وعقدت البشرية الأمل على عصر الاتصال. غير أننا في الوقت نفسه أصبحنا نعاني فيه من اللاتواصل: والمفارقة أن كثرة وسائل الاتصال ألغت التواصل وغيرت من سيماته، حيث يعاني الإنسان الحديث من الإحباط والعزلة وعدم تماسك النسيج الاجتماعي، ومن العزلة والاغتراب والقيم المعرضة للاندثار.

ومن السمات الأساسية لنظرية التواصل العقلاني **ضرورة الحوار** لكونه مفيدا للإنسان في كل مجالات الحياة المختلفة: في البيت والعمل ولقضاء حاجاته وغدوه ورواحه. والحوار بهذا المعنى ضروري له مع الآخرين كما مع نفسه. كما تتحسن وتنتمي هذه الحدسية التواصلية الموجودة والكامنة ضمنيا وأصلا في كل إنسان بانتمائه اللغوي والثقافي، لكن يجب إخضاعه للعقلانية النقدية. فالمعرفة عند **هابرماس وكارل أبل** غير ممكنة إلا انطلاقا من شروط عقلانيات التواصل، والتواصل غير ممكن إلا انطلاقا من الاستعمال الإنساني للخطاب. وتستند عقلانية التواصل هذه إلى أخلاقيات المناقشة والبرهنة مؤكدة على الالتزام قبل أي نقاش والموافقة مسبقا على معايير منطق الخطاب وصفاته (الصدق، الصحة، الصلاحية، الدقة، المسؤولية والمعقولية). وكلها شروط التواصل العقلاني مما يعني أن رفض مبدأ البرهنة يعني الانسحاب على الفور من جماعة الكائنات العاقلة (حسن مصدق: 2005، ص ص141، 142). فنجد أن وسائل الاتصال الحديثة والتي بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي

أحدث انقطاع كبير في التواصل برغم من توفر كل التقنيات الملائمة للتواصل وهذا تأكيد على أن الحتمية التكنولوجية لا تمثل أداة فعالة في ربط مجتمعاتنا وتواصل الأفراد فيما بينهم على العكس خلقت لنا العزلة الاجتماعية بشكل كبير، فالتقنية موجودة ولكن يغيب الخطاب.

وبالنسبة لفلسفة التواصل لا يمكن اعتبار الخطاب مجرد انعكاس لوعي مشترك ولأيديولوجية واضحة المعالم، فالخطاب أداة ذات أهمية في تكوين أفعال الجماعة وصناعة سلوكات في ممارساتهم الاجتماعية، فالخطاب يمكن من فهم آليات التضامن بين الفاعلين الاجتماعيين (حسن مصدق: 2005، ص79)، فتتقاطع فلسفة التواصل عند **هابرماس** مع مفهوم اللغة كتعبير أو تصوير عما يجري في النفس أو التصور الذي اعتبرها حلقة وصل ما بين حالة نفسية داخلية وعالم خارجي، ومع ذلك فهو لم يحدد لغة معينة لهذه الفلسفة وإنما ذلك يخضع للاتفاق الاجتماعي وقدرتنا على فهم لغة الآخر والتواصل معها.

والتواصل ينطوي على أبعاد ثلاثة يتمثل البعد الأوضح والأكثر إرضاء بالتقنية، والأكثر تعقيدا والأبطأ على فك رموزه وتوجيهه، يتمثل بالبعد الثقافي. أما الأكثر وعدا مع تكاثر المبادلات والتقنيات فيتمثل بالبعد الاقتصادي. وإن التواصل في شكله المعاصر هو نتاج ثورة ثلاثية في مجال الحريات الإنسانية والنماذج الديمقراطية وتقدم التقنيات، ونحن على مفترق طرق، ثمة إيديولوجيتان أخريان تهددان التواصل إلى حدود التعبير والتفاعل، والنزعة الجماعية (الطائفية) أي تهميش مسألة الغيرية، مع إمكانية الانغلاق ضمن فضاءات افتراضية أو احتمالية غير ملموسة (دومنيك وولتون: 2012، ص ص 33، 34). فالتواصل هو ذلك المزيج بين تفاعل الأبعاد واندماجها في عالم صعب فيه ضبط المفاهيم، فكل يوم بعد جديد، ويبقى الرهان قائم حول خلق فضاءات جديدة للتواصل والاندماج والتكتل في جماعات ومجتمعات متعددة بالاستناد إلى أخلاقيات التواصل.

وتتلخص المراحل الخمس التي تشرح نظرية التواصل فيما يلي (دومنيك وولتون: 2012، ص26):

- التواصل ملازم لقدر الإنسان. تنتفي الحياة الخاصة والجماعية بانتفاء إرادة التحدث والتواصل والتبادل على مستوى الفرد أو الجماعة، فإن نعيش يعني أن نتواصل.
- يود الإنسان التواصل لأسباب ثلاثة هي: التقاسم، الإقناع والإغراء، وفي أكثر الأحيان للأسباب الثلاثة مجتمعة، حتى لو لم يتم زعم ذلك.
- يتعثر التواصل بعدم التواصل، إذ قد يكون المتلقي ليس على الخط، أو غير موافق.
- تنفتح مرحلة التفاوض حيث يتفاوض الفرقاء بحرية ومساواة تقريبا من أجل الوصول إلى نقطة اتفاق.
- عندما تكون النتيجة إيجابية فإنها تسمى تعايشا، مع ما يتصف به التعايش من نقاط قوة ونقاط ضعف. فالتفاوض والتعايش باعتبارهما إجراءين لتلاقي عدم التواصل وعواقبه العدوانية في غالب الأحيان.

فنجد أن الفعل التواصلي يمثل تحدي كبير بالنسبة للفرد والمجتمع من حيث تحديد أبعاده وحيثياته كمفهوم وكممارسة مع تعقد الجوانب التقنية لوسائله، وتعدد السياقات التي نقلت الفرد من التواصل المباشر والذي يقتصر على جماعة محددة إلى تواصل متعدد المراحل ولامتناهي من حيث البعد والمساحة الجغرافية والزمنية.

2. التواصل بين الأمس واليوم وفي الغد:

في إطار المعركة من أجل حرية التعبير، والانعتاق السياسي وحقوق الإنسان. فإن الإعلام هو الذي يفرض نفسه اليوم، بارزا فكرة التواصل "التلقائي" أو الآلي بحدة أكثر، أما غدا فإن التحدي الأساسي سيتمثل في إشكالية التواصل، أي شروط قبول المتلقي للمعلومات من كل حدب وصوب، وشروط التفاوض بشأنها. لقد

ازداد الإعلام غزارة بينما شح التواصل، فلم يعد كافيا أن ننتج معلومات أو تبادلها وأن نصل إليها لتحقيق التواصل. بالأمس، وعن طريق استخدام تقنيات محدودة، كانت الرسائل المتبادلة تعني جمهورا متجانسا. أما اليوم، فالرسائل لا تعد ولا تحصى والتقنيات شبه كاملة، والمتلقون الذين هم في تزايد مستمر ومتباينون متحفظون، والسبب في ذلك لا يعود إلى اللغات وحسب وإنما إلى تصادم التصورات والثقافات والرؤى إلى العالم. في مثل هذه الحالة، لم يعد كافيا أن نسرع من وتيرة إنتاج وتوزيع المعلومات من أجل تحقيق تواصل أكبر، لا بل من شأن تضخيم النزاعات، ولأول مرة في التاريخ يحدث مثل هذا الفكاك، بالأمس كان الأفق المعياري يتمثل بالوصول إلى قيام التواصل، أما اليوم فقد أصبح الأفق تسيير عدم التواصل، عن طريق التفاوض، من أجل قيام تعايش ما (دومنيك وولتون: 2012، ص ص 22، 23). وغدا فلابد لنا من العودة إلى التواصل بغض النظر عن الاختلافات التقنية واللغوية...وغيرها، فمهما تعددت التقنيات واختلفت السياقات فلا يمكن أن نستغني عن التواصل بل العكس فقد نقلنا العصر الحالي إلى أنماط علائقية متعددة ومختلفة عن السابق.

3. التواصل في ظل التنميط:

التواصل ليس بمعنى إعلام جماهيري وثقافة جماهيرية بل في مدلولها التنظيمي كهندسة للاجتماعي. إن مفهوم "تواصل" حسب ما كتبه عام 1951 عالم اجتماع المنظمات **ميشال كروزييه** في مجلة الأزمنة الحديثة التي يديرها **جون- بول سارتر** هو المفهوم الأساسي للهندسة البشرية فلا تشكل العلاقات العامة والهندسة البشرية ظاهرة معزولة في الحضارة الأمريكية - ولا غيرها من المجتمعات. بل على العكس هما الطليعة المتقدمة لحركة كبرى تؤثر في كل جوانبها. فالدين والفن والأدب والتربية والعلاقات الاجتماعية والعائلية والحب والحياة الجنسية ذاتها تقع أكثر فأكثر في برج هذه الابتسامة الزائفة هذا المزاج الحسن المزين، وهذه الديمقراطية الفاسدة الضرورية جدا لمصالح المحافظة الاجتماعية" (أرمان ماتيلار: 2008، ص ص 89، 90). ذلك أن مزيدا من المعلومات لا يخلق مزيدا من التنوع، وإنما بالأحرى مزيدا من العقلنة والتنميط لأن التنافس المحتدم يقود على نحو مفارق إلى أن يعالج العالم الأشياء نفسها في الوقت نفسه. لأن الغزارة ليست مرادفا للحقيقة، والمنافسة تزيد من حد الامتثالية.

وفي كتاب عنوانه **لعبة العالم 1969** يجري الفيلسوف **كوستاس آكسلوس** على طريقته تقويم عقد يصفه بأنه عقد عولمة الثقافة: ثقافة عالمية، ثقافة كوكبية، ثقافة جماهيرية هي شعارات- تنطوي على متعلقات المؤسسات- لا تعرف ما القضية. فهي تختم مسارا. ذلك أن الثقافة إذ تتعولم وإذ تقاد من بعد- استرجاعيا، وحاليا ومستقبليا- لا تعود تخضع لمثال أولي، لنموذج ما. فهي حين أضحت متعددة الأشكال أو متشكلة، لم تعد تقدم أي مخطط محدد للكلام وللفعل، للأحلام وللأهواء، للأشغال وللتسليات. وهي حين تمضي في كل الاتجاهات، تغدو على التو(الحين) بلا معنى، بلا دلالة، إنها لا تعود تعطي جوابا عن القول والفعل: لم تعد تكوينا، تغدو إعلاما وتواصلا (أرمان ماتيلار: 2008، ص ص 89، 90). فعلى الرغم من أن الاتصال هو أول وسيلة للمعلومات بالنسبة لنا، إلا أننا قد لا نستطيع أن نستخدمه كوسيلة للفهم. بواسطة الاتصال تصبح كل ثقافة أقل وضوحا مما نعتقد. والفقدان النسبي للقدرة على التمييز يزداد كلما ازدادت الإغراءات. **والواقع أن المبالغة في التركيز على الفروقات هي الوسيلة الفضلى لانتصار اللامبالاة**. في المقابل يغذي الانعدام المتنامي للتمايز الثقافي النزعة إلى تأكيد التمايز. هكذا يسعى الاتصال لأن يكون عالميا أي أنه يسعى للسيطرة الثقافية، بينما الكوني الذي يجب أن نميز بينه وبين العالمي هو السعي لتحقيق وحدة الجنس البشري، وإلى التوافق الطوعي بين مختلف الأطراف على حماية عالم يشتركون فيه. ليس من المؤكد أن بمقدور الاتصال أن يفي بحاجات العقد الثقافي. إنه المنبر الذي يؤمن لكل الثقافات فرصة وهمية للتعبير عن نفسها ولكنه لا يؤمن لها القدرة على التعارف فيما بينها (جيروم بيندي: 2007، ص 342). وهناك في الحقيقة تأخر في التواصل في مجتمعاتنا، هائل في التفكير النظري،

والابستمولوجي والنقدي فيما يتعلق بالأشكال المتعددة للإعلام ذلك بسبب تجاهلنا لدوره الفعال وعدم فهمنا لطبيعة مجتمعاتنا وخصوصيتها وما لتواصل من تأثير على التطور والتقدم.

والتحدي المطروح في القرن الواحد والعشرين، أقله في مطلعه، يتمثل في تنظيم التعايش السلمي بين وجهات نظر متناقضة في عالم يرى كل واحد فيه كل شيء يريد أن يتمكن من المحافظة على هويته وحريته في التعبير. وبذلك فإن التفكير في نظرية التواصل يقضي بداية نزع الطابع التقني عن مسألة التواصل وإعادة الاعتبار لجوانب التاريخ، والسياسة والثقافات فيها....واستعادة أهمية المجتمعات الكامنة خلف الأنظمة التقنية (دومنيك وولتون: 2012، ص ص 143، 146)، وذلك بالبحث في حقيقة سوسيولوجيا الاستخدام لوسائل الإعلام والتي تحررنا من الهوس بالتقنية وتدفعنا للبحث في الظواهر بالاعتماد على شبكة من المفاهيم النظرية القادرة على تحليل الأشكال الامبريقية للتمّلكات الاجتماعية للتقنية في علاقتها بصيرورات التواصل داخل مجتمع ما. وقطع الطريق أمام التفكير الأداتي المهووس بالبحث في التأثيرات الفائقة والثورية للتقنية والتوجه نحو تفكير تواصلي يخوض في مسائل مركزية مرتبطة بالتملكات الاجتماعية وبناء علاقات اجتماعية جديدة.

4. التواصل من أجل التعايش:

الإعلام والتواصل قد **أصبحا في القرن الواحد والعشرين** واحدا من الأهداف والرهانات سواء في السلم أم في الحرب. فكيف السبيل إلى التعايش عندما يغيب التفاهم وعندما تظهر الاختلافات للعيان بواسطة تقنيات أرقى باستمرار؟ أو عند التوصل إلى تنظيم التعايش بين وجهات نظر مختلفة، مع الواجب المزدوج المتمثل باحترام تنوع الهويات والإطار المشترك للتواصل في الوقت نفسه. أو أن ينطوي هؤلاء أو أولئك على أنفسهم ضمن معازل أو جماعات قوامها هويات متنازعة تقريبا تسمح لنا أن نتكهن كم أن العولمة تزيد في عدم التواصل بسبب التزايد في المعلومات (دومنيك وولتون: 2012، ص 21). فالتواصل والتعايش والرابط الاجتماعي مكونات للحداثة ولرؤية جديدة للزمكان. وإن التواصل يعكس تماما الطموحات المتناقضة لمجتمعاتنا المعاصرة حيث يتبنى المرء قيما متناقضة في غالب الأحيان ألا وهي الحرية والمساواة، الانفتاح والهوية، العولمة والإقليمية، لذا فإن المفهوم المعياري للتعايش خير معبر عن خصائص المجتمع المعاصر، باعتبار أن التعايش يشكل رمزا لتوجه معياري هادف إلى التأليف بين قيم وأبعاد متناقضة (دومنيك وولتون: 2012، ص 37).

وفي كتاب **هابرماس** "**نظرية الفعل التواصلي**" يعيد طرح إشكالية العقلانية الحديثة بإسقاطاتها المتعددة، فالعقل حسبه يبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق وبعيدا عن الضغط والتعسف وهدفه بلورة إجماع يعبر عن المساواة داخل فضاء عام ينتزع فيه الفرد جانبا من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي وفي صياغته لهذا العقل التواصلي، فقد أقدم على وضع العقل داخل إطار اللغة بصفة عامة وفي إطار التواصل بصفة خاصة (أبو النور حمدي أبو النور حسن: 2012، ص ص 137، 138)، وإن **أخلاقيات التواصل** التي ينادي بها **هابرماس** لا تقوم على الغلبة وهوس القوة ولا تمنح شرعيتها من رؤية تمثيلية خاصة بالفرد، كيفما كان سحر بيانها ولا سبيل داخلها للتمويه والحذلقة الخطابية، بل تقوم على المحاججة والإقناع. وأنه لا يمكننا قبول القواعد والأحكام من دون برهان أو جدال وهذا لا يتم حسب **هابرماس** بالتنطع لأفكار دون أخرى أو الزعم بامتلاك الحقيقة من دون الآخرين، بحيث يطالب في هذا الصدد بشجب الحقيقة الواحدة وتمزيق الأقنعة التي تدعي ذلك. ويدعو في المقابل إلى حوار عقلاني يمتلك فيه الإنسان المعاصر الرؤيا والأزمين لامتحان آرائه مع الناس (حسن مصدق: 2005، ص 13). بمعنى أنه لا ينبغي بعد الآن أن يتذرع أحد بتفوق ثقافته الخاصة وأن يؤسس لأخلاقيات الاعتراف بالآخر، لنهج حقيقي لمعرفة متبادلة بين البشر. فالتعايش يتحقق من خلال الالتزام بأخلاقيات التواصل وبفتح المجال للنقاش والمحاججة ونعترف هنا بصعوبة تحقيق ذلك.

ومع ذلك فإن المصطلحات التي نستخدمها لندل بها على التواصل فيما بيننا وبين من لا يتقاسموننا القومية والأصول الاجتماعية والعرقية، ولا يشتركون معنا في النوع والسن والمهنة والتفضيل الجنسي، هي مصطلحات كثيرة ومتنوعة وتعتمد على تعريفنا للثقافة، وإلى أي المناهج نميل. على أن المسميات تتطابق عند الاستخدام أحيانا، وتتشابك أحيانا أخرى، والتي منها:

مصطلح عبر الثقافي cross-cultural أو بين الثقافي inter cultural مثلا يشير عادة إلى التقاء ثقافتين أو لغتين عبر الحدود السياسية للدول المستقلة. ويدخل هذا المفهوم في إطار معادلة دولة واحدة- ثقافة واحدة- لغة واحدة، ويدخل أيضا ضمن احتمالات وقوع الصدمة الثقافية التي يمكن أن تحدث عند عبور الحدود إلى دولة أخرى. ويسعى المنهج عبر الثقافي في تعليم اللغة الأجنبية إلى إيجاد الوسائل من أجل فهم الآخر على الجانب الثاني من الحدود، عن طريق تعلم لغة هذا الآخر القومية. وقد يشير مصطلح بين الثقافي أيضا إلى التواصل بين الناس على اختلاف مشاربهم العرقية والاجتماعية واختلاف مفهومهم الثقافي لقضايا النوع في حدود اللغة القومية الواحدة. ويحيلنا التواصل بين الثقافي أيضا إلى الحوار بين ثقافات الأقليات والثقافات السائدة، كما يحيلنا إلى قضايا مثل ثنائية اللغة وثنائية الثقافة فيه (كلير كرامش: 2010، ص ص 134، 135).

أما **مصطلح متعدد الثقافي multi cultural** فهو أكثر استخداما، وذلك بطريقتين: الأولى بالمعنى المجتمعي لأنه يشير إلى التعايش بين الناس على اختلاف مشاربهم وأعراقهم كالشأن في المجتمعات متعددة الثقافات، والطريقة الثانية بالمعنى الفردي لأنه يصف الشخص الذين ينتمون إلى مجتمعات خطاب متباينة، ومن ثم ينعمون بالموارد اللغوية والاستراتيجية الاجتماعية للحاق والتماهي في ثقافات متعددة، وطرق مختلفة في استخدام اللغة. ولا تكون الهوية الثقافية للأفراد متعددي الثقافة هي نفسها الهوية الثقافية لدى أبناء اللغة متعددي الألسن، ولكنها تتألف من عدد من الأدوار الاجتماعية أو ما نسميه" أوضاع الفرد" التي يؤدونها في المجتمع تأسيسا على السياق التفاعلي الذي يجدون أنفسهم فيه (كلير كرامش: 2010، ص 135). وهكذا ومع تعدد الجدليات يبقى علينا لزامنا المناداة بضرورة خلق سياق تتفاعل فيه الثقافات وتفتح فيه قنوات التواصل، ولكن دون انتزاع الخصوصية الثقافة لكل هوية وذلك في ظل البحث عن خلق مجتمعات تعيش في ظل التنوع الثقافي.

II. التنوع الثقافي:

يشير **آلان تورين** في فكرته حول إعادة بناء الثقافة إلى أنه لا وجود لمجتمع أو لثقافة أو لسياسة كونية. من المناسب إذن أن نوجه تفكيرنا نحو ظاهرة القضاء على التقاليد وأشكال الهيمنة وأنواع السيطرة الاجتماعية منطلقين من الفجوة القائمة بين عدة حضارات وحداثة واحدة وثقافات متنوعة. وإن الدعوة إلى التنوع الثقافي هو استجواب واسع كشكول ينطوي على وقائع ومواقف متناقضة، جاهز وقابل لكل التسويات الظرفية. فباسم الحفاظ على تنوع الثقافات، تدافع دول ومؤسسات دولية عن إرساء سياسات عامة، قومية وإقليمية ترمي إلى جعل إبداعات الفكر، ومنها السمعي البصري، استثناءات تشجيع التنوع بتوسيع مروحة العرض السوقي هذه هي الذريعة التي تفرضها، في المقابل، المجموعات التواصلية الكبرى لمعارضة موقع فريد للثقافة وتسويغ سباقها نحو التمركز. وإن الاعتراف بالتنوع الثقافي بصفته مكونا أساسيا للحقوق الإنسانية هو ظاهرة جديدة إلا أن مساره ليس كذلك فهو يعود إلى الأمد المديد ويتسم بسمات النزاعات (أرمان ماتيلار: 2008، ص ص 13، 14). ويقدم **إدغار موران** تعريفا للثقافة يشمل جميع الثقافات: "فهي مجمل العادات والتقاليد، الممارسات، المهارات، المعارف والقواعد والمعايير والممنوعات، والاستراتيجيات والمعتقدات، والأفكار والقيم والأساطير والطقوس، التي تستمر من جيل إلى جيل، وتتوالد داخل كل فرد وتنتج التعقيد الاجتماعي وتجدده" (إدغار موران: 2009، ص 77). وهذا يعني أن الثقافات مهما كانت شديدة الاختلاف يبقى أساسها واحدا. فالثقافة هي الوعاء الذي يستوعب

ويجسد الهوية، وهي التي تعبر عن الشعور بالانتماء، فالثقافة هي توالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر أيضا، ولاسيما إنسانيا، ومع التقاليد والعادات التي تعكس سلوك وحياة الناس.

فينظر إلى الثقافة كنمط للسلوك أكثر من أنها مجرد أفكار حول السلوك. ويشير **هابرماس** - بشكل ضمني– بالإضافة إلى هذا النوع من السلوك له أهمية خاصة في الوقت الحالي، نظرا لأنه يجب فهمه فهما دقيقا حتى يمكن للأهداف المجتمعية الأساسية أن تتحقق (روبرت وشنو وأخرون: 2008، ص 308). ويقال الثقافات لأن الثقافة لا وجود لها إلا من خلال الثقافات. ولا يوجد مجتمع بشري، قديم أو حديث، من دون ثقافة، لكن لكل ثقافة تميزها. والعلاقة بين وحدة الثقافات وتنوعها أمر جوهري. وتشكل الثقافة الموروث الاجتماعي للإنسان، وتغذي الثقافات الهويات الفردية والاجتماعية بما تحمله من خصوصية. ولهذا يمكن للثقافات أن تبدو غير مفهومة بالنسبة إلى الثقافات الأخرى، وغير مفهوم بعضها إزاء بعض، ويقال بحق اللغة الخاصة، لأنها تمتلك البنية ذاتها في كل مكان، لكن يقال بحق اللغات وإن تنوع اللغات التي ظهرت على وجه الأرض واختفت لا يصدق. وتدل كل مفردة في أي ثقافة، على سمات اللغة الخاصة وخصائصها العامة وعلى خصوصيات كل لغة وثقافة وفرد في الوقت نفسه. وبقدر التنوع اللامحدود للتطور البيولوجي يأتي التنوع اللامحدود لحياة اللغة الخاصة، ليس بين اللغات المختلفة فحسب، بل في داخل لغة واحدة (إدغار موران: 2009، ص ص 80، 81)، فالاعتراف بالتنوع الثقافي هو الاعتراف بالتنوع اللغوي.

فالثقافة هي أعظم انبثاق يتصل بالمجتمع البشري، إذ تجمع كل ثقافة في داخلها رأسمالين: رأس مال معرفي وتقني (الممارسات والمعارف والمهارات والقواعد)، ورأس مال ميثولوجي وطقسي (المعتقدات والمعايير والممنوعات والقيم). إنه رأس مال يتصل بالذاكرة والتنظيم كما هو حال الموروث الجيني بالنسبة للفرد. وتحظى الثقافة، كما الموروث الجيني، بلغة خاصة بها (لكن أكثر تنوعا بكثير)، تتيح الاستذكار والتواصل ونقل رأس المال هذا من فرد إلى فرد ومن جيل إلى جيل. وموروث الأفراد الجيني مسجل في المدونة الوراثية، والتراث الثقافي الموروث مسجل في بادئه الأمر في ذاكرة الأفراد (الثقافة الشفاهية) ثم يدون في القوانين والحقوق والنصوص المقدسة والأدب والفنون. وتبعث الثقافة باستمرار بفعل انتقالها، وتشكل ما يعادل جينات سوسيولوجية أي أثر مخلف في الدماغ من خبرة أو من أحداث تضمن البعث المستديم للتعقيد الاجتماعي. وإن الثقافة مفتوحة ومغلقة في الوقت نفسه، فهي مغلقة جدا على رأس مالها التعريفي والمثيولوجي المميز، وتحميه من خلال التقديس والمحرمات على نحو يكاد يكون كالمناعة لكنها تنفتح عند الاقتضاء لإدخال إصلاح أو ابتكار تكنولوجي أو معرفة خارجية (إن تكن تتعارض مع اعتقاد راسخ أو محرمات) (إدغار موران: 2009، ص ص 193، 194). ومع هذا الطرح نجد أن الإحاطة شاملة بمفهوم الثقافة تشمل الجانبين التكنولوجي السوسيولوجي وموجودة في أبسط أشكال تفاعلاتنا وسلوكياتنا ويبقى الرهان قائم على محاولة التعايش باحترام للخصوصيات والسعي لاندماجها في سياق التنوع اللامتناهي.

وبذلك ففي مواجهة المقدرة على التذويب وفرض التجانس، نشهد في كل مكان بروز قوى غير متجانسة، وهي ليست مختلفة فحسب، وإنما هي متعارضة ولا مجال للتلاقي فيما بينها. فخلف مظاهر المقاومة للعولمة التي تزداد حدة- وهي مقاومات اجتماعية أو سياسية يمكن أن تتخذ شكل الرفض البدائي للحداثة- يجب أن نرى رد فعل ضد سلطان الكلية، نوعا من إعادة النظر المؤلمة بما يخص مكتسبات الحداثة وفكرة التقدم والتاريخ، ورفضا ليس لهذه البنية التقنية العالمية فحسب، وإنما لتلك البنية الذهنية القاضية بمماثلة كل الثقافات في كل القارات تحت لواء الكلية الكونية. ما يمكن أن ينجم عن تفكك النظام العالمي هو بروز الفرديات. ولكن الفرديات ليست لا إيجابية ولا سلبية. إنها ليست بديلا عن النظام العالمي، إنها تقوم على مستوى آخر ولا تخضع لحكم قيمي، لذا يمكنها أن تكون الأفضل أو الأسوأ. إن مزيتها الوحيدة المطلقة تكمن في كسر طوق "الشمول". يمكن

للفردية أن تكون مرهفة وغير عنيفة، كما في الفرديات العائدة للغات والخطاب والفن بالمعنى المقبول للكلمة، لكن هناك فرديات أخرى عنيفة، والإرهاب إحداها (جيروم بيندي: أفريل 2004، ص ص55، 56). ويكون بذلك التنوع الثقافي يشكل الأفق المرتبط بأخذ المتلقي في الحسبان. وفي هذا السياق، لم يعد الغرب وحيدا فهو مضطر لفرط ما يتعرض للنقد والشبهة أن يتعلم التفاوض مع قيم أخرى من غير أن يتخلى عن قيمه بالذات من خلال تعددية ثقافية تعيد طرح التفاوتات أمام الإعلام.

فكيف السبيل للانتقال من واقع التعددية الثقافية إلى البناء السياسي للتعايش الثقافي؟ الإعلام يجسد تماما هذا الرهان السياسي للتعايش الثقافي ويمكن للسرعة أيضا أن تنقلب أيضا سلاحا قاضيا لشدة ما تتطلب ملابسات التنوع الثقافي من الوقت والبطء لتجاوز الرواسم المتبادلة والنجاح في إرساء حد أدنى من التعايش الثقافي. إن التحدي يكمن في البقاء على الذات مع الانفتاح على الآخرين، وإن هذا الأمر ليس بيسير غير أن الإعلام يمثل في كل الأحوال إحدى الجبهات الأوضح والأكثر خطورة وراهنية من جبهات ورشة التعايش الثقافي الهائلة، ويتطلب مهارة دبلوماسية وثقافية ودراية لتلافي أن يشكل وجود الإعلام الكلي وسرعة المبادلات في النهاية عاملي تسريع لنشوب حروب وعدم تفاهم (دومنيك وولتون: 2012، ص ص 92، 93). **وتشير المادة الأولى من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المعتمد خلال المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين بباريس 2 نوفمبر 2001- من التنوع الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية** إلى أن: "الثقافة تتخذ أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: 2 نوفمبر 2001، ص14). وهذا التشبيه يجسد أهمية العمل على تحقيق التنوع الثقافي لتحقيق تعايش والحفاظ على الخصوصية من جانب آخر ذلك أن كل جزئية من الثقافات مهمة لتحقيق التكامل بين عناصر النظام.

فمن الثقافة إلى التواصل من الثقافة إلى الثقافي من الشعب إلى الجمهور من المواطن إلى المستهلك في كنف هذه البدائل لم ينقطع على مدى القرنين الماضيين التلاعب بمعنى التوترات بين مشروع (الجمهورية الإتجارية، المركنتلية، العالمية) تحت شعار التبادل الحر، وبين شمولية القيم التي نادت بها الأنوار، بين المركزية الإثنية للاستعمارات الثقافية وبين النضالات للحفاظ على الهويات، بين المجال المغلق للوطني وبين الموجهات العابرة للحدود، بين فلسفة الخدمة العامة وبراغماتية لعبة التنافس الحرة، بين الثقافة المشروعة والثقافات الشعبية، بين الثقافة الراقية والثقافة الدارجة (الشعبية). إن رصد هذا الحقل للقوى اللامتوازية يجعل اليوم مفهومين يتواجهان مفهوم للثقافة بوصفها ملكا، خيرا عاما مشتركا، عربون عالم استعادت فيه كلمة ديمقراطية معناها (أرمان ماتيلار: 2008، ص15). في كل الأحوال، ومع ظهور العولمة اتسعت مساحة عدم التواصل، مما يدفع مسألة التنوع الثقافي إلى مرتبة الصدارة، ومع تزايد الأخبار/ المعلومات والرسائل، سيرتفع الصوت المطالب بالتنوع الثقافي ومعه ضرورة تنظيم التعايش الثقافي. فالتنوع واقع أما التعايش فمشروع سياسي (دومنيك وولتون: 2012، ص 148). فليس بمقدورنا اليوم أن نمتلك هوية واحدة. سوف نصبح كالكائنات البرمائية التي تعيش على الأرض وفي الماء على حد سواء. نجد أنفسنا في الزمن الراهن على عتبة حقول معرفية عديدة. نجد أنفسنا منفتحين باتجاهين: على تراثنا المعرفي القديم (التقليد)، وعلى ما يتطلبه المستقبل. إن هذا الفن الذي يقوم على مزج وإعادة تأهيل الفضاءات والهويات المختلفة يشكل الطريق الثالث الذي لا يقع في فخ اختزال المعارف الأحادية، ولا في فخ الطوباويات المستحيلة.

وإن أخلاقيات التعايش مع الآخرين عبر الدخول في تبادل واتصال معهم هي حجر الزاوية التصوري والعملي لتأسيس إحساس بما هو عام (وعلني). وإن التبادل (العام) يدل على نمط نظامي أو نسقي من النظام

العام. ويمكن تفسير البعد التفاوضي للمجال العام على أنه امتداد اتصالي لوظيفته كوسيط للتبادل العام (المعمم). وإن هذا المستوى من التبادل العام يسمح للأفراد بأن يتواصلوا مع بعضهم البعض، وأن يتعاملوا بطريقة منظمة ومهذبة، تجعل البعد الأولى (المباشر الذي يقوم على علاقة الوجه بالوجه) في المواقف والتعاملات بعدا لا لزوم له (أرماندو سالفاتوري: 2012، ص ص 371، 372)، وذلك محاولة لإدخال التفاعلات بوسائط متعددة والتركيز على التزام الأخلاقيات بغض النظر عن المسافة والوسيلة.

كما نجد إشادة إلى مفهوم **التناغم الثقافي** بحيث تشتمل الحداثة نفسها على الرغم من شراستها على نقائضها. فهي قد أعطت لكل ثقافة لا تريد أن يحكم عليها بالزوال وسيلة الوصول إلى جوهر الثقافة الحديثة أي إلى الاتصال الذي يشكل تحديا بالنسبة لكل ثقافة تريد أن تجد لنفسها شكلا للتعبير عن نفسها يمكن للبشرية جمعاء إدراكه والتعرف إليه. ألا يقدم لنا الاتصال الأداة الوحيدة لتحقيق التناغم الثقافي والتي يمكنها أن تستوعب التعددية دون أن تضحي بالتنوع حيث تستطيع كل الثقافات أن تعرف عن نفسها من غير أن يسحق بعضها بعضا، وأن تتواجه من غير أن يدمر بعضها بعضا، وأن تعبر عن نفسها من غير أن يقمع بعضها بعضا؟ يسعى الاتصال لأن يقدم نفسه كسلطة ناظمة، مرتبة (جيروم بيندي: أفريل 2004 ص340). ونستنتج من ذلك أن الاتصال هو الطريقة المثلى لتحقيق التناغم الثقافي وهذا ما يدعم من خلال ما تشير إليه **المادة 2 من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المعتمد خلال المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين بباريس 2 نوفمبر 2001- من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية:** "لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم. من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميكية" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: 2 نوفمبر 2001، ص18). فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام، وبهذا المعنى فإن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي.

ويشر **لورديس أريزبه إلى أن:** "التعددية الثقافية تفترض أن تتمتع كل الجماعات الثقافية بالحق في التنوع في إطار الحياة العامة، وقد يتطلب الأمر من أجل تحقيق ذلك أن يتم فصل مسألة ولاء وانتماء سكان أراضي وطنية محددة عن مسألة حقوقهم كمواطنين" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: 2 نوفمبر 2001، ص19). ويمكن للتقنيات أن تنتقل من ثقافة إلى ثقافة أخرى، كما حدث بالنسبة إلى العجلة والقاطرة، والبوصلة، والمطبعة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض المعتقدات الدينية، والأفكار العلمانية التي ولدت داخل ثقافة متميزة ثم انتشرت. لكن ثمة أمر جوهري خاص داخل كل ثقافة يتصل بالمعتقدات والأفكار، القيم والأساطير ويربط جماعة ما بأجدادها، وتقاليدها وأمواتها. فبقدر وضوح التنوع البشري للعيان أصبحت الوحدة البشرية اليوم غير واضحة للأذهان فهي لا تعرف إلا التقطيع، والعزل والتصنيف، والفصل أو بالأحرى ما يبدو للأذهان المجردة وحدة مجردة تخفي الاختلافات. ويرتكز التنوع الثقافي على:

1. التنوع اللغوي:

اللغة هي الوسيلة الرئيسية التي ندير بها حياتنا الاجتماعية، وعندما تستخدم اللغة في سياقات التواصل تتعقد الصلة بينها وبين الثقافة في نواح كثيرة متشابكة وبذلك فهي تجسد واقعا ثقافيا من خلال جميع مظاهرها اللفظية وغير اللفظية. وقد أعطى القرن التاسع عشر معنى لمسألة اللغة في سياسات التآلف الثقافي على الصعيد العالمي (أرمان ماتيلار: 2008، 25)، وقد يرجع ذلك إلى التداخل الحاصل بين اللغات ولكن تختلف المدلولات وتكمن الحاجة هنا إلى العمل على الربط بين الدال والمدلول في مختلف الثقافات.

وهذا ما يجعل **التنوع اللغوي** يقع في طليعة ما يجب المحافظة عليه، علما بأنه لم يلق ما يستحقه من تقدير من قبل السياسيين ووسائل الإعلام أو العالم الأكاديمي على حد سواء. ليس هناك تعددية ثقافية وبالتالي

اعتراف بتعددية أنماط التفكير، إن لم نحترم أول التنوعات، ألا وهو التنوع اللغوي، لاسيما اللغات الأم. إن المرء لا يفكر ويبدع ويتخيل بالطريقة نفسها من لغة إلى أخرى مع التأكيد على أن التعددية اللغوية هي مصدر كل التعدديات الأخرى. فاللغة شرط أي انعتاق فحذاري من حالات عدم المساواة التي تولد عندئذ عدم الأمان والمعازل. التعددية شرط للحد من الأضرار الناجمة عن عقلنة العالم، إننا نحترم التنوع في الطبيعة اليوم، فمن باب أولى أن يحترم التنوع بين البشر. **فهل التنوع البيئي أهم من التنوع الاجتماعي والثقافي؟** فالتعددية اللغوية تمثل الشرط الأول للتنوع الثقافي، على الرغم مما يترتب على ذلك من أثمان. وفي مرتبة التنوع المعرفي (دومنيك وولتون: 2012، ص ص 138، 139). فتؤدي اللغة وهي الوسيلة الأخرى التي يحول بواسطتها البشر بيئتهم، إلى ظهور ما يدعوه هابرماس **"بالمصلحة العملية"** وهذه بدورها تؤدي إلى ظهور التأويلية، وينصب اهتمام المصلحة العملية على التفاعل البشري، أي على طريقة تأويل أفعالا تجاه بعضنا البعض، وطريقة فهمنا لبعض، والسبل التي نتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية (إيان كريب: 1999، ص 308). فالنظرة التأويلية إلى اللغة تفتح إمكانية أخرى بالنسبة لهابرماس فمادام البشر يستخدمون اللغة، فإن أي مقدار من التشيؤ لا يمكنه أن يزيل تلك الإمكانية التواصلية لأن يقوم ضرب من التوافق بين الذاتي (آلن هاو: 2010، ص ص 182، 184). وبذلك **فاللغة** بالنسبة **لهابرماس** التي تشكل الأرضية المشتركة لفهمنا المتبادل وتتميز بأنها حوارية في طابعها، إنما تمكننا بذلك أن نقيم من خلالها مزيدا من الأرضية المشتركة في أنماط حياتنا اليومية.

واللغة هي الدليل على الواقع الاجتماعي فهي المسؤولة عن تشكيل تفكيرنا كله حول القضايا والمتغيرات الاجتماعية. والإنسان لا يعيش في العالم المادي وحده، ولا يعيش في النشاط الاجتماعي وحده كما جرى الاعتقاد، ولكنه يعيش في كنف اللغة التي يعبر بها في المجتمع. ومن الوهم أن نتصور أن الإنسان قادر على التكيف مع الواقع دون حاجة إلى اللغة أساسا، وأنها مجرد وسيلة عرضية للتفاهم وتوصيل الفكر. والحق أن عالم الواقع قد انبنى- وإن يكن من دون قصد- على العادات اللغوية التي تبنتها الجماعة التي تتحدث تلك اللغة. وليس هناك لغتان تتشابهان تماما إلى حد يعكسان فيه واقعا اجتماعيا واحدا. فالعوالم التي تعيش فيها المجتمعات المختلفة، يختلف بعضها عن البعض الآخر، وليست عالما واحدا لا يختلف إلا في الأسماء ونحن نرى ونسمع ونختبر الأشياء على وجه بعينه دون غيره حسب اللغة التي تطرح أمامنا اختيارات محددة في التفسير (كلير كرامش: 2010، ص ص 143، 144). وعن علاقة **الهوية الثقافية باللغة** فمن المعروف أن هناك صلة طبيعية بين اللغة التي تتحدث بها جماعة اجتماعية من الناس وبين هوية هذه الجماعة. فمن خلال اللهجة التي ينطقون بها، والمفردات التي يستخدمونها وأنماط الخطاب التي يستخدمونها، يقوم الناس بتعريف أنفسهم وهم لا يشعرون، ويعرفهم الآخرون بوصفهم أعضاء في اللغة أو تلك أو هذا الخطاب الاجتماعي أو ذلك.

2. **تقييم الصنائع والمهن الوسيطة:**

أما عنصر التنوع الثاني الذي ينبغي التذكير به، فإنه يتمثل **بتقييم الصنائع والمهن الوسيطة** (الصحافيون الأساتذة ولكن الأطباء والمحامين أيضا...) التي تسير العلاقات بين خطوط المنطق المختلفة عن الإعلام والفعل والمعرفة. وفي وقت لم يعد أي شيء في المجتمع إلا وهو استمرارية وتفاعل، مما يعطي الشعور بأن كل واحد قادر على فعل كل شيء، هي أيضا بأهمية المعارف والكفاءات ويوهم المواطن العارف والعالم بكل شيء. حيث إن الوصول الميسر إلى المعلومات والمعارف لا يلغي دور الاختصاصيين في كل من ميادين الإعلام والثقافة والمعرفة بل على العكس، لا غنى عن هذه المهن الوسيطة من أجل التخفيف من وهم عالم شفاف يستطيع كل واحد أن يكون فيه "فاعلا موصولا بمصادر متعددة". وهي تذكر بدور المعارف المتوجب إيصالها حيث لا يمكن كل شيء في المساواة والتواصل بل هناك كفاءات خاصة تبرر الحوالة والنقل (دومنيك وولتون: 2012، ص ص 138،

139)، وهذا الأمر بالغ الأهمية في ظل الاندماج الحاصل في المهن والتخصصات وفتح قنوات التعبير فليس كل من يكتب ويحلل هو صحفي أو خبير في الإعلام على سبيل المثال.

فنحن بحاجة إلى **رفع شعار التنوع اللامتناهي** أي تنوع مذهل لا يحصى على كوكب الأرض هذا حيث تنوع الأجناس وتعدد الاختلاط. وكما تبين الخرائط الجغرافية المتعددة الألوان، فإن الأمم آخذة في الازدياد، والإثنيات أكثر عددا وتنوعا من الأمم بعد. وقد ازدهرت آلاف اللغات، مع تنوع لامتناهي لقواعد اللغة، وتراكيب الكلام، والمفردات، والأصوات التي تميز بينها. وإذا كان كثير من اللغات ضئيلة الأهمية تموت حاليا، فذلك لأن اللغات المهمة تخنقها، لكن تظهر لهجات دارجة، ولغات مختلطة ورطانات في كل مكان. وتختلف الثقافات بعضها عن بعض جوهريا بمفاهيمها للعالم، وأساطيرها، وطقوسها المقدسة والدنيوية، التي تتضمن طقوس المجاملة، والممارسات، والمحرمات وفن الطعام، والغناء والفنون والملاحم والمعتقدات وتشخيص الأمراض ودواء الأمراض من قبل (العرافين، السحرة، المطببين الشعبيين، والأطباء)، وكذلك بما سماه المؤرخون لفترة طويلة الحس المختلف تماما من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى آخر (إدغار موران: 2009، ص71). وتشير **المادة 6** من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المعتمد خلال المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين بباريس 2 نوفمبر 2001- **نحو تنوع ثقافي متاح للجميع:** "إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها، ذلك أن حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام والتعددية اللغوية. والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعرف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: 2 نوفمبر 2001 ص27). وحديثنا عن التنوع الثقافي يقودنا في واقع الأمر إلى التوجه إلى البحث في إشكاليات الهويات المتشكلة من هذا الوضع.

III. إشكاليات الهـــوية:

من الصعب معرفة المعنى الذي تخفيه لفظة هوية. في الماضي كانت الهويات العرقية والقومية والدينية متجذرة في ثقافات لكل منها تاريخه الخاص. أما اليوم فالعالم الذي نعيش فيه لا يمت بصلة إلى العالم الذي اكتشفه **ماركو بولو Marco Polo** في القرن الثامن حين عبر آسيا سالكا طريق الحرير. حيث كانت الثقافات الإسلامية والهندية والصينية ثقافات مركزية ومكتفية بذاتها. لكن هذه المركزية أصابها التشظي مع ظهور الحداثة. ومع ذلك لاتزال هذه الثقافات غنية بالكثير من المضامين الأنثربولوجية (التعايش، العلاقات التواصلية القائمة على معرفة الآخر، العواطف الإنسانية،... إلخ). وتشكل آثار هذه الثقافات القديمة نوعا من نافذة مفتوحة على ما وراء المرآة، وتزداد أهمية بقائها في أيامنا بسبب تشظي كل الأنطولوجيات الكبرى (جيروم بيندي: 2010، ص ص 235، 236)، ذلك أنها تمثل الوحدة التي لا تتجزأ لأن حسب البعض الهوية ذات والذات لا تتعدد بينما يكون لها صفات تجسد التنوع من حيث التعدد الديني أو السياسي ولا يكون بضرورة لها تأثير على الهوية القومية.

وما دامت بنية الواقع تقوم على الفرق والتفاوت، وشكل التفكير يقوم على التحويل، فإن التطابق مع الأصل هو المستحيل عينه، وفي مسألة الهوية، الفردية والجمعية، الاسترجاع والاستحضار، لا من أجل الانغلاق على ذات بالمحافظة والحراسة، بل من أجل إعادة البناء والتشكيل على سبيل الخلق والتوليد، يشير **على حرب** إلى ذلك بقوله بالطبع هناك ثوابت لا يمكن القطع الوجودي معها، أو الانقطاع الكلي عنها، كما هو شأن الأسماء والمخزون الرمزي أو الإرث الثقافي. ولكن لا يعني ذلك أن نقع أسرى الثوابت أو أن نصبح ضحية عبادتنا للأصول، بتقديسها والتعتيم عليها أو قفل الكلام بشأنها، وإنما الممكن هو تسليط الضوء عليها بمساءلتها واستنطاقها عما

تحجبه أو تستبعده، لقراءتها من جديد، وإعادة صياغتها في ضوء المتغيرات والمستجدات، بحيث تنسج معها علاقات تحويلية، غنية وثمينة، عبر تغيير المفاهيم والأساليب أو المهام والمشروعات، فالأصول الثابتة تصنعها فروعها المتكاثرة والمتحولة، تماما كما تحيي النصوص الجامدة قراءاتها الخصبة، .....أما التعامل مع الأصول على سبيل المماهاة والانغلاق، فلا مآل له سوى انفجار الأسماء والهويات. وإذا كان هذا هو الممكن في مسألة الهوية: إعادة إنتاج المعنى وإثرائه، عبر نسخة مختلفة وتحولاته المتعددة، فإن إمكانات الاختلاف والتحول قد تضاعفت، اليوم، في عصر التواصل والتسارع، بعد أن تصدعت الحواجز بين المجتمعات، أي بعد أن اختلطت العلاقة بين المحلي والكوني، على نحو يجعل المرء يقف على تخوم الداخل أو على عتبة الخارج، بقدر ما يقيم على مفترقات الأمكنة أو بين فواصل الأزمنة (علي حرب: 2004، ص 186). وعلى هذا الصعيد تظهر نتيجة الاطلاع المتبادل في ما يعرف بظاهرة **أرلوكين Arlequin** حيث لم تعد هوية واحدة تكفي لتلبية حاجياتي، أسافر من ثقافة إلى أخرى، أهاجر بين فجوات الثقافات. على صعيد وسائل الإعلام يفتح الترابط المجال لتكوين شبكة ولاستخدام الافتراضية التي تنسج شبكة إطلاع متبادل على المستوى الكوني. إن الصفة الآنية والمباشرة التي تميز هذه العملية القائمة في كل مكان هي التي تجعلنا نشهد اليوم ليس فقط اختزال الوقت والمسافة بل أيضا عملية التلاقي بين الحواس جميعا. هذه الحواس التي تدخل جميعها في علاقة تفاعل (جيروم بيندي: 2010، ص ص 237، 238). ولذلك فلا يمكن أن نتبنى اليوم مصطلح الهوية فلكل منا هويات تتعدد وتختلف باختلاف سياقات انتماءاته ويجب أن نحترم ذلك ونتعايش معه، مع وجوب التنوع الذي يقوم على تكامل وتفاعل العناصر وعدم تضادها، ولذلك يشكل التنوع الثقافي عامل إثراء للهوية.

IV. الثقافة الجزائرية: بين التأصيل والتغيير:

يمكن التأكيد أن مرحلة التحديث الصناعي الأولى لعبت الدور الأساسي في إضعاف الثقافات المحلية وتدمير نقاط القوة فيها. ولم يقف ذلك التدمير عند حدود المستعمرات بل تعداه إلى المراكز الصناعية نفسها حيث تم إضعاف الثقافة الجادة فيها خاصة الثقافة التي تدعو إلى تمجيد الحرية، الإخاء، المساواة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، احترام الحقوق الأساسية وتدعو كذلك إلى محاربة الفوارق الطبقية والعرقية والجنسية بين الناس. وجاءت مرحلة ما بعد التحديث الصناعي وهي المرحلة الراهنة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى الآن، لتبني على الأسس السابقة المشار إليها وتضيف إليها أسسا أخرى بهدف التدمير الكامل وشبه النهائي للثقافات المحلية من جهة ولنقاط القوة في الثقافة السائدة في المراكز الصناعية حتى لا تستخدمها الجماهير الشعبية هناك في معاركها المستمرة يوميا دفاعا عن حقوقها الأساسية التي تتقلص يوما بعد يوم ويجري تحويل الإنسان إلى سلعة تنتج وتستهلك ثم تندثر بعد حياة قصيرة ومضنية جدا (مايك فيذرستون: 1991، ص 10). وبعد اندماج المجتمع الجزائري في عملية التحديث أصبح مجتمعا انتقاليا أي أنه يجتاز فترة التحول والانتقال من المجتمع التقليدي والثقافة التقليدية إلى المجتمع الحديث والثقافة الحديثة، وتطغى في هذه المرحلة صفة الازدواجية أو الثنائية على عناصر ثقافته الاجتماعية، جراء تصادم منظومته الثقافية والقيم التقليدية، ومعايير السلعة التبادلية ومعايير الشيئية الأداتية. بخصوص مظاهر الازدواجية الثقافية المتمثلة في صفات الهيكل الثنائي وتكوين الثقافة الحديثة تظهر في الطبيعة المختلفة، والشكلية، والتطابق الجزئي، وعدم التوازن واللانظامية وغيرها من الجوانب الأخرى التي حددت الخصائص الرئيسية لتكوين الثقافة الحديثة، حيث تغلغلت كل التناقضات والتعارضات ذات الطبيعة الثقافية المختلفة في كل جوانب الحياة الاجتماعية وسببت الاضطراب الكبير وعدم التوازن في تكوين مفاهيم الناس والسيكولوجية الاجتماعية. لذلك فالطبيعة المختلفة أو اللاتكامل الثقافي تعني فقدان التكامل الثقافي والكلية الثقافية المنصهرة لحساب اللاتكامل واللاإنسجام، والتباين وكثرة البدائل الثقافية في المجتمع (عبد الحكيم بن بعطوش: 2014/2013، ص 149).

وللمسألة الثقافية في الجزائر قديما وحديثا أهمية بالغة وتأثير في تصور الذات ومدلول الانتماء وتعيين الخاص والمشترك من التراث والنظرة إلى الآخر في العالم المحيط بنا وعلى الأصح الموجود في مخيلتنا أو في واقع الحال، ويظهر ذلك التأثير حتى بين عامة الناس في تصنيف الماضي الثقافي إلى مقاطع منفصلة يمكن بترها افتراضيا أو نكران وجودها أصلا (التعامل مع تراث ما قبل الفتح الإسلامي وما بعد تراث ما قبل الفتح الإسلامي وما بعده تراث ما قبل الاحتلال وتركه الكولونيالية، ملامح البناء الثقافي بعد التحرير). وينعكس واقع المسألة الثقافية على سلوكيات الأفراد وحركية المجتمع، ذلك أن الثقافة هي المحرك والمحدد لسلوك الأفراد وحركية المجتمع، فيقول المفكر **مالك بن نبي** إن سلوك الفرد العربي المسلم الجزائري مشروط بشيء من السلبية أو أنه فاقدا لشيء من الإيجابية، أعلى لشيء أساسي من الفعالية، بينما كنت أرى في الوقت نفسه أن سلوك الآخرين ينطبع إلى حد كبير بالإيجابية والفعالية. فتشكل مسرحا من الفوضى القيمية وساحة للتناقضات بين القيم والمبادئ، بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات، وبالتالي فإن المرء الذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل هذه التناقضات لا بد أن يواجه المعاناة القيمية وأن يعيش هذه الفوضى الفكرية التي تستلبه في مستوى الوعي والتصورات. فيقول **علي حرب** في وصف هذه الظاهرة "إننا نعيش خصوصيتنا حتى البداوة وننغمس في عالمنا حتى الثمالة، إننا نستخدم أحدث الأدوات ولكننا نرفض أحدث الأفكار والمناهج، فنتشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب والكلام، لكننا نخرج عليها ونطعنها بالفعل والممارسة،... نحن عرب مسلمون في ما يتصل بالمقدسات والمحرمات، ولكننا غربيين في ما يتعلق باستيراد الأدوات والسلع والصور والمتع التي توفرها أجهزة السمعي البصري...، أي في كل ما يتصل بمادة الحياة وأسباب الحضارة" (كمال بوقرة: جانفي 2009). إن هذه الازدواجية التي يعيشها الفرد على المستوى الثقافي والتي تنعكس على بقية المستويات وإدراكه لانتماءاته فهو من جهة مرتبط بالثقافة تاريخية إسلامية غير منتج لا يحوى على احتياجات الفرد ورغباته الاستهلاكية وبين ثقافة غربية لم يصله منها غير السلبي والرديء من خلال تمجيد الماديات والعيش في ظل التطورات المتتالية بوتيرة سريعة لا يستطيع مجاراتها من الناحية المادية خاصة. وهذا وضع متأزم للمجتمع الجزائري بمختلف شرائحه في ظل التناقضات اللامتناهية.

هذه الاختلافات الجذرية في المنطلقات المعرفية وفي ظل الهيمنة التي تمارسها القيم الغربية على القيم الأخرى تجعل من عملية الاندماج الثقافي، أو التثاقف أمر في غاية الصعوبة ولهذا نجد أن الأنماط القيمية الغربية منتشرة في الثقافة الجزائرية ولكنها لا تلعب نفس الأدوار. إذن ومن خلال هذا المنظور فالإنسان الجزائري أصبح منقسم على نفسه ويعيش انفصاما خطيرا في شخصيته، فهو خاضع بحكم المصلحة والضرورة الحياتية للنماذج القيمية الغربية التي تتسم بالفعالية، والعملية، والقدرة الإنجازية والتطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي، ومن جهة أخرى يحاول التمسك بقيمه التي امتزج بها وامتزجت به عبر القرون وهذا ما يشكل له الأزمة الثقافية. إذ أصبح الإنسان الجزائري منقسم بين إنجازات الثقافة الغربية التي تيسر عليه معيشته وتقدم كل التسهيلات للحصول على اشباعات كاملة لكل حاجاته بأقل تكلفة في الجهد، والمال، والوقت، ومعتقدات الثقافة الإسلامية التي تشكل بالنسبة له يقينيات غير قابلة للمناقشة. لذا نجده يحاول أن يزاوج بين هذين النموذجين القيميين ولكن نتيجة هذه المزاوجة كانت عبارة عن ثقافة هجينة تتميز بالصراع والتناقض واللافعالية (كمال بوقرة: جانفي 2009). ويمكن أن ترتقي المسألة الثقافية في الجزائر من مشكلة إلى حالة أزمة وتتجلى هذه الأزمة في التناقضات التي نلاحظها على سلوك الأفراد وحركية المجتمع، فالقيم والأفكار والنصوص توحي بأشياء إيجابية في حين نجد السلوكات كما تنطبع بطابع السلبية والعبثية واللامسؤولية، ولكن مع ذلك فاليوم الأزمة تضاعفت فحتى هذا التقسيم لم يعد ووقع ارتباك كبير في القيم وفي أسلوب حياتنا.

فانتشرت **الشكلية** التي هي اهتمام أفراد المجتمع بالمظاهر السطحية دون التفكير في المحتوى كالحرص على جمال الهندام والمظهر الخارجي. أما عدم التوازن في التطور أو استيعاب التحديث فهو ناجم بالأساس عن الاختلاف في تقبل التحديث، جراء تباين المناطق، وتباين وتمايز الفئات الاجتماعية، وجراء عدم التوازن بين التطور الثقافي الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، كما أن عناصر الثقافة الحديثة ذاتها تنقسم إلى عناصر مادية وأخرى معنوية، وتختلف سرعة انتشارها ودرجة استيعابها. أما **اللانظامية أو الفوضى** هي حالة الفوضى الثقافية الناجمة عن ازدواج القيم ونماذج السلوك، وتبرز الازدواجية الثقافية في المجتمع الانتقالي على هيكله السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعني ازدواجية الهيكل السياسي، تعايش النظام السياسي الديمقراطي والجهاز الإداري الحديث، مع الأشكال والممارسات السياسية والإدارية التقليدية، أما ازدواجية الهيكل الاقتصادي فتعني تجاور نمط الإنتاج الزراعي العتيق ونمط الإنتاج الحديث، الذي يعتمد على استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي والصناعي وتقديم الخدمات (عبد الحكيم بن بعطوش: 2014/2013، ص 151). كما يقصد **بازدواجية الهيكل الاجتماعي** هو تعايش الأطر الاجتماعية، والبنى النفسية التقليدية مع النظم الاجتماعية والقيم الحديثة. فطبيعة القيم الاجتماعية تعد من أهم الأسس التي تقوم عليها ثقافة المجتمع الجزائري لأنها وثيقة الصلة بعقائده وأفكاره، فإذا كان من شأن الثقافة أن تكون مصدرا لتقديم الحلول الناجعة لكل ما يعترض أفراد المجتمع الجزائري من مشكلات، فإن تحقق ذلك إنما يكون ميسورا لها، إذا كان نموها سليما في جو القيم الإيجابية الصالحة (عبد الحكيم بن بعطوش: 2014/2013، ص195). إذن ومن خلال الطرح الذي نستنبطه من القيم، فالفرد الجزائري يعيش انقسام وازدواجية في قيمة بين ما يحكم مصلحته والضرورة الحياتية بالاستناد إلى المجتمعات الغربية والقيم الإسلامية والإمكانات المتاحة في الحياة الثقافية بمختلف جوانبها.

خاتــمة:

الفرد دائما موجود في سياق ثقافي، ولا يمكن فصله حسب هذا التوجه عن مواطنة ثقافية تعددية معينة، وبالتالي لا ينبغي إقصاء أو تهميش أحد من المجاميع الثقافية الأخرى، التي تفترض التعامل معه على أساس المساواة، باللغة والثقافة والتاريخ والهوية. فالثقافة هي الوعاء الذي يستوعب ويجسد الهوية ولاستيعاب التنوع الهوياتي لابد أولا إلى الاستناد إلى التنوع الثقافي الذي يرتكز على فكرة "لابد من التواصل في ظل الاختلافات" وبوجود علاقة جدلية بين نسق الهوية ومكوناتها اللغوية والدينية والثقافية وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحتاج تدبير هذا الشأن إلى رؤية شمولية واضحة متماسكة تخلق مزيج بين التعدد وإعادة الخلق والتوليد والاستناد إلى معايير جديدة تتلائم وخصوصية هذا التشكل. فلا يمكن تفكيك هذه العناصر عن بعضها البعض ومحاولة العمل على تجسيد إحداها بمعزل عن التأثيرات الأخرى، فالهوية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية فهي العامل المشترك الذي يجمع عليه كل أفراد المجتمع، بغض النظر عن نوع المجتمع وهنا نتحدث عن الهوية الجماعية للأفراد الذي يستند على الخلفية الثقافية والتاريخية ومنه أيضا تتشكل الهوية الفردية. ونستخلص مما قدم أنه لابد من العودة إلى إعادة تحديد المفاهيم في ظل السياقات الحديثة بلا انعزالية ومن خلال الجمع بين التأصيل والتحديث.

المراجع

1. أبو النور حمدي أبو النور حسن (2012): **يورجن هابرماس الأخلاق والتواصل**، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

2. بن بعطوش عبد الحكيم (2014/2013): **التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية- دراسة ميدانية بقرية تيفران بلدية سفيان ولاية باتنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي، شعبة علم الاجتماع والديمغرافيا، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.
3. بوتومور توم (2004): **مدرسة فرانكفورت**، ترجمة سعد هجرس، دار أويا للنشر والتوزيع والتنمية الثقافية- طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت- لبنان ودار الكتب الوطنية بنغازي- ليبيا، ط2.
4. بوقرة كمال (جانفي 2009): **الأبعاد المعرفية للتغيير القيمي في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد08،

URL: http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=349.

5. تورين آلان (أفريل2011): **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت- لبنان.
6. حرب علي (2004): **حديث النهايات فتوحات العولمة ومآزق الهوية**، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء- المغرب.
7. سالفاتوري أرماندو (2012): **المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلامية**، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة.
8. شعبان عبد الحسين (جانفي 2017): **الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت- لبنان.
9. فيذرستون مايك (1991): **الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة**، ترجمة محمد عبد الله المطوع، دار الفارابي، ط1، بيروت- لبنان.
10. كرامش كلير (2010): **اللغة والثقافة**، ترجمة أحمد الشيمي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط1، قطر.
11. كريب إيان (أفريل1999): **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، دار عالم المعرفة، الكويت.
12. ماتيلار أرمان (2008): **التنوع الثقافي والعولمة**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، ط1، بيروت - لبنان.
13. مصدق حسن (2005): **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصلية**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء – المغرب، بيروت- لبنان.
14. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: **أصداء التنوع الثقافي: طريق نحو تحقيق التنمية**، الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي...، فرنسا.
15. موران إدغار (2009): **النهج إنسانية البشرية الهوية البشرية**، ترجمة هناء صبحي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ، ط1، أبو ظبي، الإمارات المتحدة.
16. مؤلف جماعي بإدارة جيروم بيندي (أفريل2004): **القيم إلى أين**، ترجمة زهيدة درويش جبور، جان جبور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، منشورات اليونسكو، بيروت – لبنان.
17. هابر ستيفان (2012): **هابرماس والسوسيولوجيا**، ترجمة محمد جديدي، ط1، منشورات الضفاف بيروت- لبنان ، دار الأمان، الرباط- المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر.

18. هاو آلن (2010): **النظرية النقدية مدرسة فرانكفورت**، ترجمة ثائر ديب، المركز القومي للترجمة ودار العين للنشر والمركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة.
19. وشنو روبرت وأخرون (2008): **التحليل الثقافي- أعمال ميشيل فوكو، يورغن هابرماس، بيتر ل.بيرجر، ماري دوغلاس**، ترجمة فاروق أحمد مصطفى وأخرون، المركز القومي للترجمة، ط 1.
20. وولتون دومنيك (2012): **الإعلام ليس تواصلا**، دار الفارابي، ط1، بيروت، لبنان.